العرب
الأربعاء 2021/09/29
السنة 44 العدد 12194

فرنسا تشدد شروط منح التأشيرات لمواطني المغرب العربي

المغرب: قرار باريس بشأن التأشيرات غير مبرر

أعلنت فرنسا عزمها تشديد إجراءات الهجرة بتخفيضها عدد التأشيرات لمواطني المغرب العربي، في خطوة غير مسبوقة تستجيب فيها لضغوط اليمين المتطرّف مع اقتراب حملة الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها العام المقبل، فيما استنكر المغرب هذا القرار ووصفه بغير المبرر، مؤكدا متابعته عن قرب للأمر مع السلطات الفرنسية.

تضييق غير مسبوق على المهاجرين

باريس – شددت فرنسا ضغوطها تجاه بلدان المغرب العربي بإعلانها الثلاثاء، تخفيض عدد التأشيرات الممنوحة لمواطنيها، في ما يعد تنازلا لليمين واليمين المتطرّف في مسألة الهجرة قبل سبعة أشهر من الانتخابات الرئاسية، في حين تشهد العلاقات بعض التوتر مع هذه البلدان.

وقال المتحدث باسم الحكومة غابريال أتال لإذاعة "أوروبا 1" إنه سيتم تشديد منح التأشيرات في غضون أسابيع قليلة لمواطني المغرب والجزائر وتونس، التي ترفض إصدار التصاريح القنصلية اللازمة لعودة المهاجرين المرَحّلين من فرنسا.

وأضاف أتال "إنه قرار صارم، قرار غير مسبوق، لكنه صار ضروريا لأن هذه الدول لا تقبل باستعادة رعايا لا نرغب بهم ولا يمكننا إبقاؤهم في فرنسا".

وجاء تصريح أتال ليؤكد ما أوردته الإذاعة التي تحدثت عن التوجه نحو خفض عدد التأشيرات الصادرة لمواطني المغرب والجزائر بنسبة 50 في المئة ولمواطني تونس بنسبة 33 في المئة.

غابريال أتال
اليوم نضع هذا التهديد بشأن الهجرة موضع التنفيذ

وعلى الإثر، اعتبر المغرب قرار فرنسا تشديد شروط منح تأشيرات السفر لمواطنيه "غير مبرر"، وفق ما جاء على لسان وزير الخارجية ناصر بوريطة الثلاثاء.

وقال بوريطة خلال مؤتمر صحافي بالرباط إن المغرب "أخذ علما بهذا القرار الذي نعتبره غير مبرر". لافتا إلى أن الرباط سوف "تتابع الأمر عن قرب مع السلطات الفرنسية".

وأكد وزير الخارجية المغربي أن المصالح القنصلية للمملكة في فرنسا "منحت خلال الأشهر الثمانية الأخيرة فقط ما يقارب 400 تصريح مرور لأشخاص كانوا في وضعية غير قانونية".

لكن ما يعيق الأمر برأيه هو مسألة على فرنسا أن تحلّها، إذ يفرض المغرب ضرورة الخضوع لاختبار الكشف عن كوفيد "بي.سي.آر" لدخول أراضيه، "وما يجب أن تقوله فرنسا هو أن هؤلاء الأشخاص يرفضون إجراء هذا الاختبار لأنه اختياري هناك وليس إلزاميا".

وأثارت الخطوة الفرنسية ردود فعل في بعض وسائل الإعلام المغربية، حيث وصفه موقع "كود" الإخباري "بصفعة للمغاربة"، فيما اعتبر موقع "بانورابوست" أن فرنسا "انتهت لاستعمال سلاح التأشيرة بشكل غير موفق".

وفي الشارع أيضا خلف القرار ردود فعل مستغربة، وقال الطالب الجامعي محمد (28 عاما) لوسائل إعلامية "هذا قرار مفاجئ ووسيلة ضغط على المغرب(...) لكن على فرنسا ألا تنسى أن هناك الكثير من الطلبة والسياح الذين يقصدونها، سيواجهون الآن إشكالا كبيرا".

بدوره اعتبر الموظف كمال (45 عاما) الإجراءات الفرنسية الجديدة "تضييقا على المغاربة وحرية السفر والتجوال كما هو متوافق عليها دوليا (...) خصوصا أن المغرب وفرنسا تجمعهما علاقات أخوية وصداقة تاريخية".

ومنحت فرنسا هذا العام 18.579 تأشيرة لدخول أراضيها لمواطنين مغاربة من أصل 24.191 طلبا، وهو رقم أقل بالمقارنة مع العام 2019 حين منحت 346 ألف تأشيرة من أصل 420 ألف طلب.

وتقول الحكومة الفرنسية إنها كانت صبورة بما يكفي منذ المفاوضات الأولى في 2018 حول هذا الموضوع. وفي حين يتهمها اليمين واليمين المتطرّف بعدم ترحيل أعداد كافية من المهاجرين، فإنها تحمِّل الدول الثلاث مسؤولية ذلك.

وقال أتال بهذا الصدد "كان هناك حوار، ثم كانت هناك تهديدات. اليوم نضع هذا التهديد موضع التنفيذ".

وتفيد أرقام لوزارة الداخلية الفرنسية أن الجزائر أصدرت في الفترة ما بين يناير ويوليو 2021 ما مجموعه 31 تصريحا قنصليا مقابل صدور 7731 بلاغا مُلزما بضرورة مغادرة فرنسا. من هؤلاء، تم ترحيل 22 شخصا بما معدله 0.2 في المئة. وتصل نسبة التنفيذ إلى 2.4 في المئة من البلاغات الصادرة بحق مهاجرين مغاربة و4 في المئة بحق التونسيين.

وكان إيمانويل ماكرون وعد في بداية ولايته التي تبلغ خمس سنوات بتنفيذ قرارات الترحيل بنسبة 100 في المئة لجميع البلدان المعنية.

وفي يونيو، طلب من حكومته اتخاذ إجراءات "تنفيذية سريعة للغاية"، على أن تُعطى الأولوية لترحيل الأجانب غير النظاميين الذين ارتكبوا أعمالا إرهابية أو المدرجين على القوائم الأمنية بسبب التطرف وأولئك الذين ارتكبوا جنحا وجرائم وغيرها من الانتهاكات الخطيرة.

وربما كان من باب المصادفة أن يأتي إعلان خفض التأشيرات في اليوم الذي ستعرض فيه المرشحة الرئاسية اليمينية المتطرفة مارين لوبن مسودة مشروع الاستفتاء بشأن الهجرة، لاسيما وأن الحملة التمهيدية جعلت هذا الموضوع في الصدارة في الأشهر الأخيرة.

وما ساهم في تركيز النقاش السياسي حول هذه المسائل بروز الشخصية المثيرة للجدل إريك زمور الذي يثير تكهنات حول ترشيح محتمل له ويعيد طرح موضوع "الاستبدال الكبير" الذي يتحدث من خلاله عن حلول مهاجرين محل الأوروبيين.

وفي معسكر اليمين، رحب زعيم كتلة الجمهوريين في مجلس الشيوخ برونو روتايو بهذا الإجراء، مشيرا إلى أنه لم يُتخذ على الأرجح بمعزل عن اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية.

وأصبحت الهجرة قضية رئيسية في حملة انتخابات الرئاسة الفرنسية المقرر إجراؤها في أبريل العام المقبل، حيث تتحدى أحزاب يمينية ويمينية متطرفة سياسات ماكرون المنتمي إلى تيار الوسط، فيما لم يعلن ماكرون بعد ما إذا كان سيخوض الانتخابات على أمل الفوز بفترة ثانية في المنصب أم لا.

وأشارت لوبان الاثنين إلى أنها ستدعو إلى استفتاء بخصوص اقتراح لفرض قيود صارمة على الهجرة إذا تم انتخابها رئيسة للبلاد العام المقبل.

وأوضحت لوبان لقناة فرنسا 2 التلفزيونية أن الاستفتاء سيقترح فرض معايير مشددة لدخول الأراضي الفرنسية وللحصول على الجنسية الفرنسية، إضافة إلى إعطاء المواطنين الفرنسيين أولوية للحصول على مزايا الإسكان الاجتماعي والوظائف والضمان الاجتماعي.

وكانت لوبان قد تأهلت إلى الجولة الثانية في الانتخابات الرئاسية الماضية عام 2017، لكنها هُزمت أمام ماكرون الذي حصل على أكثر من 66 في المئة من أصوات الناخبين.

أزمة الوقود أولى تداعيات سوء إدارة كورونا وبريكست

الأطباء والعاملون قلقون من نقص الوقود في المملكة المتحدة

لندن – حث الأطباء وغيرهم من ذوي الأعمال الضرورية الحكومة البريطانية الثلاثاء، على التحرّك لتمكينهم من التزود بالوقود، متذمرين من عدم قدرتهم على الانتظار "ساعتين أو ثلاث ساعات في طوابير"، فيما يتعين عليهم استقبال المرضى مثلا، في ظل تفاقم أزمة نقص الوقود التي يرجعها متابعون إلى سوء إدارة الحكومة لأزمتي كورونا وملف بريكست.

واصطفت السيارات في طوابير طويلة خلال الأيام الأخيرة أمام محطات الوقود في جميع أنحاء البلاد، حيث تهافت السائقون عليها بعد إعلان بعض الموزعين أنهم اضطروا لإغلاق منافذ البيع بسبب النقص في عدد سائقي الشاحنات المتفرغين لتوصيل الوقود.

وفي محطة في ليتون أحد أحياء شرق لندن، اصطفت 50 سيارة بدءا من الساعة السادسة صباحا الاثنين، فيما أمضى بعض المستهلكين قسما من الليل في انتظار التزود بالوقود، وفقا لمصور من وكالة فرانس برس.

وفي كل أنحاء البلاد، تضاعفت لافتات "لا وقود" أو المضخات المغطاة بلافتة تقول "خارج الخدمة"، بما في ذلك نحو 30 في المئة من محطات بريتيش بتروليوم (بي.بي) العملاقة التي تأثرت بهذه الأزمة.

ووفق "رابطة تجار البترول" (بي. آر.إيه) نفد الوقود من حوالي نصف المحطات البالغ عددها 8000 في المملكة المتحدة الأحد.

ورغم أن مجموعة بريتيش بتروليوم رحبت بقرار الحكومة منح عدد إضافي من التأشيرات المؤقتة لسائقي الشاحنات، حذرت من أن "القطاع سيحتاج إلى وقت لتعزيز عمليات التسليم وتجديد المخزونات في مواقع البيع".

وتصر الحكومة على أنه لا يوجد نقص في الوقود في البلاد، بل إن الأزمة ناجمة عن تهافت المستهلكين القلقين على شرائه، متسائلة عن التصريحات المثيرة للقلق التي أطلقها اتحاد شركات النقل البري والتي زرعت بذور الذعر لديهم.

ويعود السبب في هذا الوضع غير المألوف إلى نقص العمالة الناجم عن الوباء وبريكست، ما دفع الحكومة إلى الاستعانة بالجيش مساء الاثنين "للقيام بعمليات التوصيل إذا لزم الأمر".

وقال ديفيد براون رئيس الاتحاد الوطني للبريد السريع، ممثل شركات التوصيل المستقلة لوسائل إعلامية، إنه لم يلحظ التهدئة المأمولة بعد عدة أيام من التوتّر.

وأوضح أن شركته العاملة في التوصيل، اضطرت إلى رفض بعض الطلبات لأن "السائقين يجدون صعوبة في التزود بالوقود"، مضيفا "أسطولي محدود ومن الصعب للغاية التكهن إذا كان بإمكاننا التنقل".

وترغب اتحادات العاملين في المجال الطبي وموظفي السجون في منح العاملين الضروريين الأفضلية في محطات الوقود التي أضحى الكثير منها خارج الخدمة.

وقال نائب رئيس الجمعية الطبية البريطانية ديفيد ريغلي على قناة سكاي نيوز الثلاثاء "إذا لم نحصل على وقود كاف، فسيؤثر ذلك على مرضانا، ونطلب من الحكومة اتخاذ إجراء".

وأوضح أن الأطباء لا يمكنهم إضاعة "ساعتين أو ثلاث" بانتظار التزود بالوقود بينما يتعين عليهم معالجة المرضى.

وتنوي بعض المدارس العودة إلى التعليم عن بعد إذا استمرت المشكلة.

وأوضح باتريك روتش الأمين العام لنقابة المعلمين بالقول "بالنسبة للعديد من المعلمين، لم يعد استخدام وسائل النقل العام خيارا متاحا، حيث توجد العديد من المدارس في مناطق يصعب الوصول إليها إلا باستخدام السيارات الخاصة".

وطالب كذلك بمنح المعلمين الأولوية للحصول على مخزون الوقود.

وعنونت صحيفة "ذي ميرور" صفحتها الأولى الثلاثاء "دعوا العمال الأساسيين يتزودون بالوقود أولا"، بينما انتقدت صحيفة "ذا صن" الحكومة لتسببها في "الفوضى" و"الإرباك".

وقالت منظمة "لنتّحد"، وهي منظمة ناشطة في القطاع العام، إنه يتعين على الحكومة "توحيد صفوفها" في مواجهة أزمة الوقود واستخدام سلطات الطوارئ لحصر استخدام بعض محطات الوقود بالعمال الأساسيين.

ديفيد ريغلي
إذا لم نحصل على وقود كاف، فسيؤثر ذلك على مرضانا

ولمواجهة الأزمة، دعت الحكومة السائقين في الجيش إلى الاستعداد لإيصال الوقود إلى محطات الوقود إذا لزم الأمر. وسيتم تدريبهم قبل نشرهم.

وسعى وزير النقل غرانت شابس إلى طمأنة المستهلكين، مؤكدا أن "عمليات الشراء المدفوعة بالهلع كانت معتدلة".

وأشار شابس في بيان مساء الاثنين إلى أن "الناس استجابوا للدعوة إلى التزود بالوقود فقط عند الحاجة، وسياراتهم الآن ممتلئة على أي حال".

وتحت الضغط، قررت الحكومة تعديل سياسة الهجرة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومنح ما يصل إلى 10500 تأشيرة عمل مؤقتة، من أكتوبر إلى ديسمبر للتعويض عن النقص الحادّ في عدد سائقي الشاحنات.

كما أشارت بعض الشركات إلى أنها تواجه صعوبات في التوصيل تؤثر على إمدادات المواد الغذائية في متاجر السوبرماركت ومطاعم الوجبات السريعة والحانات وغيرها، حيث نفد مخزون بعض المنتجات.

وعزا نيك توماس سيموندز النائب عن حزب العمال، أزمة الوقود إلى "العجز التام" للحكومة وسوء "إدارتها لبريكست".

وحمل أولاف شولتس وزير المالية الألماني والمستشار القادم المحتمل، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مسؤولية الأزمة الحالية.

وأردف شولتس الاثنين "لقد عملنا بجد لإقناع البريطانيين بعدم مغادرة الاتحاد الأوروبي" ولكن "الآن بعد أن قرروا القيام بذلك، آمل أن يتمكنوا من التعامل مع المشكلات الناجمة" عنها.

نقص العمالة يفاقم الأزمة

استعراض بكين لطائراتها المسيّرة الجديدة رسالة إلى واشنطن

تشوهاي (الصين) – استعرضت الصين الثلاثاء إمكانياتها العسكرية التي تزداد تقدّما بما في ذلك طائرات استطلاع مسيّرة، في حين تضع نصب عينيها أراضي متنازعا عليها من تايوان وصولا إلى بحر الصين الجنوبي وتخوض تنافسا مع الولايات المتحدة على الريادة.

ويأتي تنظيم فعاليات معرض تشوهاي الجوي في جنوب البلاد، في وقت تسعى فيه بكين للتقيّد بالجدول الزمني لإعادة تجهيز جيشها للحروب الحديثة بحلول العام 2035.

فالصين ما زالت متأخرة عن الولايات المتحدة على صعيدي التقنية والاستثمار في ترسانتها العسكرية، إلا أن خبراء يقولون إن بكين بدأت تعوّض تأخرها هذا.

وهذا العام خلص تقرير استخباري أميركي إلى أن تنامي النفوذ الصيني هو أحد أكبر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة.